الأمم المتحدة

A/HRC/21/30

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز حلقة نقاش عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز وحماية حرية التعبير على شبكة الإنترنت

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

(A) GE.12-14889 240712 250712

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- عقد مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة، عملاً بمقرره ١١٩/١٨، حلقة نقاش بشأن الحق في حرية التعبير على شبكة الإنترنت، وذلك في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. وطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في المقرر ذاته، أن تتصل بالمكلفين بإجراءات خاصة والدول وغيرهما من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بالموضوع، كي يشاركوا في حلقة النقاش وإعداد تقرير عن نتائجها في شكل موجز.

٢- وكان الهدف من حلقة النقاش ما يلي: (أ) لفت انتباه المجتمع الدولي إلى التحديات الراهنة المطروحة أمام التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير على شبكة الإنترنت؛ (ب) تحديد الخطوات الإيجابية والعملية التي يمكن للدول الأعضاء أن تخطوها لاحترام الحق في حرية التعبير على شبكة الإنترنت وحمايته وتعزيزه؛ (ج) تحديد الخطوات الإيجابية والعملية التي يمكن للدول الأعضاء أن تخطوها بشأن التوصيات الرئيسة للمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

٣- وترأس حلقة النقاش نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، وأدارها الصحفي ريز خان، وافتتحت أعمالها المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وشارك في الحوار وزير خارجية السويد، كارل بلدت؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لا رو؛ والمديرة التنفيذية لرابطة الاتصالات التقدمية، أنرييت إسترهويسن؛ والمدير التنفيذي لمركز البحوث والدراسات والتعلّم (البرازيل)، كارلوس ألفونسو؛ والمسؤول عن حرية التعبير، والعلاقات الدولية، والاتصالات، والشؤون العامة، في غوغل (بلجيكا)، وليام إيشيكسون؛ ومفوضة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإندونيسيا، هستي أرميوولان.

ثانياً- بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإسهامات المحاضرين

٤- هنأت المفوضة السامية، في تعليقاتها الافتتاحية، السويد والراعين الآخرين على إثارة هذا النقاش المهم في مجلس حقوق الإنسان، ورحبت بشكله المبتكر. وقالت إن شبكة الإنترنت أصبحت أداة لا يمكن للناس أن يستغنوا عنها لتلقي معلومات لا يجدونها في وسائل الإعلام التقليدية. وتسمح شبكة الإنترنت لجميع المستعملين، في الوقت نفسه، بأن يصبحوا مقدّمي معلومات بإتاحة فضاء عالمي وعام على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات والأفكار. وأشارت بالخصوص إلى الطريقة التي اكتسب بها المدافعون عن حقوق الإنسان بسرعة الإمكانات السمعية - البصرية وإمكانات التبليغ الجماهيري التي تتسم بها شبكة الإنترنت لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتبادل المعلومات عنها فوراً مع جمهور عالمي. فنتيجة لهذه الخصائص الفريدة، غيّرت شبكة الإنترنت حركات

حقوق الإنسان، إذ إن الدول لم يعد في إمكانها التحكم في الأمور باحتكار المعلومات. لكن المفوضة السامية أعربت عن قلقها لأنه ترتب على ذلك انتكاسة ومحاولات مكثفة لتقييد النفاذ إلى شبكة الإنترنت لتقييد المحتوى المتاح عليها أو تقييد الشبكة نفسها، وكل ذلك بغير حق. وأعربت عن قلقها أيضاً لأنه يمكن استخدام التدابير الرامية إلى منع الأنشطة الإجرامية على الشبكة في التشديد على المدافعين عن حقوق الإنسان، وقمع المعارضة، وإمساك المعلومات "غير المناسبة". وحذرت من أن الشركات الخاصة قد تقوض التمتع بالحق في حرية التعبير على الشبكة، مثلاً بإفشاء المعلومات الشخصية وإمداد الدول بها خارج نطاق القانون ودون أمر قضائي، أو ممارسة الرقابة نيابة عن الدول، أو جمع المعلومات الشخصية واستعمالها في أغراض تجارية سرّاً دون معرفة المستعملين أو رضاهم. وشددت على ضرورة أن يكون كل قانون أو إجراء يقيد الحصول على ما تتيحه الشبكة مناسباً وضرورياً لتبديد الشواغل الحقيقية بفاعلية. وحثت المفوضة السامية في الختام الدول على أن تواصل جهودها لسد الفجوة الرقمية لتمكين الجميع من النفاذ إلى شبكة الإنترنت.

٥- وعقّب وزير خارجية السويد، كارل بلدت، قائلاً إن من الأساسي عقد حلقة النقاش في الوقت الراهن بسبب الانتشار السريع للشبكة في العالم وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولفت الانتباه إلى ضرورة حماية التمتع بحقوق الإنسان في فضاء الإنترنت، وشدد على أن حرية الشبكة أضحت عاملاً خطير الشأن لحماية الحريات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم مستقبلاً. وأضاف أنه ينبغي، ويمكن، التصدي لخطاب الكراهية والتحريض على ترويجه على الشبكة بنفس القوانين التي تحكم وسائل الإعلام المطبوعة، مشدداً على أنه لا داعي إلى اختلاف القواعد التي تحكم شبكة الإنترنت عن تلك التي تحكم غيرها.

٦- وشدد المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لا رو، على أنه لا حاجة إلى معايير حقوق إنسان جديدة خاصة بشبكة الإنترنت، لأن مبادئ حقوق الإنسان ومذاهبها تنطبق على الشبكة وعلى غيرها. وأكد انطباق نفس المبادئ الأساسية للحق في حرية التعبير، بصرف النظر عن الوسيط. فالطبيعة التفاعلية لشبكة الإنترنت تمدها بقوة خاصة، وينبغي النظر إليها على أنها عنصر لا بد منه لممارسة كثير من الحقوق في المجال الاجتماعي - الاقتصادي وتعزيز التنوع الثقافي في العالم. وعلق المقرر الخاص على تنامي النزعة إلى تجريم مستعملي الشبكة وتكليف وسطاء بمسؤولية حجب وتصفية المحتوى على الشبكة. وشدد على ضرورة إجراء حوار بين شركاء عدة لوضع آليات مقبولة لحجب وتصفية المحتوى. وشدد على أن النفاذ إلى الشبكة، من حيث المحتوى والبنية التحتية، مسألة تتعلق بحرية التعبير.

٧- ولاحظت المديرة التنفيذية لرابطة الاتصالات التقدمة، أنرييت إسترهويسن، أن عدم إيجاد سبيل واضحة المعالم لترسيخ حماية حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت قد يؤدي بالحكومات إلى تفويت فرصة ذهبية، وذلك لأن التقانات الجديدة تُقْدر الدول على التعجيل بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما في حقل التعليم. وفي معرض حديثها عن ضرورة مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وعن متانة سيادة القانون، شددت على ضرورة تركيز الدول على الفرص التي تتيحها الشبكة بدلاً من المخاطر التي تنطوي عليها، ولفتت الانتباه إلى أنه لا يمكن الاستمرار في تقييد النفاذ إلى الشبكة. واختتمت كلامها بالقول إن الدول الأعضاء أثارت مسائل مهمة أثناء حلقة النقاش، ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة الحوار.

٨- ولاحظ المدير التنفيذي لمركز البحوث والدراسات والتعلّم (البرازيل)، كارلوس أفونسو، أن تنازع القوانين يطرح تحدياً أمام ديمقراطية تمثيلية كالبرازيل. وضرب مثالاً على ذلك بمحاولات البعض في البرازيل أن يقر في البرلمان إطاراً للحقوق المدنية يتعلق بشبكة الإنترنت من شأنه أن يدرج الحق في الخصوصية والحق في النفاذ، لكن ذلك يتعارض مع قوانين أخرى. وأشار إلى أن تلك النزاعات يجب أن تكون محل نقاش ومشاورات عامة. وأشاد بالمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير على تقريره، ولفت الانتباه إلى أن وضع اللوائح ليس بسيطاً، وأنه يجب أن يراعي السمات الخاصة لكل بلد.

٩- وقال المسؤول عن حرية التعبير، والعلاقات الدولية، والاتصالات، والشؤون العامة، في غوغل (بلجيكا)، وليام إيشيكسون، إن التحدي الأكبر اليوم هو كيف يمكن صون الحرية على شبكة الإنترنت في ضوء القيود المفروضة على استعمال الشبكة في ٤٠ بلداً، وهو عدد ازداد كثيراً في السنوات الأخيرة. فقد جاء على لسان السيد إشيكسون أن منتجات غوغل إما حُظرت وإما أوقفت في ٢٥ بلداً من البلدان الـ ١٥٠ التي تعمل فيها الشركة. واعترفت غوغل بمسؤولياتها، وبأنه لو أصدر القضاء أمراً مشروعاً بسحب المحتوى لفعلت ذلك. بيد أن السيد إشيكسون شدد على ضرورة زيادة الشفافية فيما يتعلق بنوع وحجم المحتوى المرجو والمطلوب من مقدمي خدمات الشبكة وحذفه. وشدد أيضاً على أنه لا يمكن تحميل الشركات مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمحتوى الذي ينبغي إزالته.

١٠- ولاحظت مفوضة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإندونيسيا، هستي أرميوولان، أن الضائقة المالية حدّت من النفاذ إلى الشبكة، وأنه ينبغي بذل الجهود اللازمة لخفض تكلفة هذا النفاذ. وأشارت إلى أن حكومة إندونيسيا وازنت بين الحقوق والواجبات بشأن حرية التعبير على الشبكة، على أن تجرَّم بعض الأفعال الممارسة عليها. وأكدت أن الدولة تؤدي وظيفة مهمة في تعزيز الحق في حرية التعبير، خاصة بواسطة التدريب والتوعية والتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والجامعات.

ثالثاً- موجز النقاش

ألف- دور شبكة الإنترنت والتحديات المطروحة أمام الحق في حرية التعبير

١١- شددت وفود عدة في النقاش الذي تلا على أهمية وظيفة شبكة الإنترنت في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشير إلى أن شبكة الإنترنت كانت مفيدة في تسهيل التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير، وتدفق المعلومات والأفكار، واستنهاض حركات المجتمع المدني.

١٢- وإضافة إلى مسألة الحق في حرية التعبير على الشبكة، أكد بعض المندوبين دورها في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التعليم والصحة والتنمية. وأشار بعد المندوبين في هذا الصدد إلى أن القيود المفروضة على استعمال الشبكة قد تفضي إلى تفويت فرص كثيرة.

١٣- وأعرب عدد من المندوبين عن قلقهم لأن المحتوى المتاح على الشبكة يصفّى أو يحجب أو يخضع للرقابة بغير وجه حق، ولأن النزعة إلى تجريم الأنشطة على الشبكة لا تفتأ تتعاظم. وأشير إلى أن القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير على الشبكة ينبغي أن تكون استثناء وتتقيد كلياً بالقانون الدولي والمعايير الدولية. وأعرب عن القلق إزاء وجود عدد كبير من برمجيات الرقابة التي تستعمل للحد من حقوق الأفراد، الذين يعربون عن آرائهم أو وجهات نظرهم على الشبكة، أو انتهاكها.

١٤- وقال مندوبون ومتحدثون في بياناتهم إن القيود المفروضة على النفاذ إلى الشبكة عائق كبير أمام إعمال الحق في حرية التعبير على الشبكة. وأشير أيضاً إلى أنه لما كان النفاذ إلى الشبكة يتعلق بالمحتوى والبنية التحتية على السواء، فإن الحاجة تمس إلى نقل التقانات لتقليص الفجوة الرقمية في البلدان وفيما بين البلدان في كل أنحاء العالم. أضف إلى ذلك العلاقة الوثيقة بين قضايا الملكية الفكرية والنفاذ إلى الشبكة. وأبرز بعد المندوبين الوظيفة الحاسمة الذي تضطلع بها الشركات الخاصة في هذا المضمار.

١٥- وأعرب مندوبون عدة أيضاً عن قلقهم إزاء "انتهاك" الحق في حرية التعبير على شبكة الإنترنت، الذي قد يقوض الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي، ويحرض على الكراهية، ويفاقم التوترات. وأشير إلى أنه يمكن إساءة استعمال الشبكة بتسخيرها في الجريمة، نحو استغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالبشر. وأشير أيضاً إلى ضرورة إجراء المزيد من الحوار قصد إيجاد السبل الفاعلة لمعالجة هذه القضايا.

١٦- ودعا ممثلو المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى بعض المندوبين، إلى زيادة شفافية الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت وإخضاعها للمزيد من المحاسبة. وأعرِب عن القلق إزاء قضايا المحتوى المتاح على الشبكة وتوفر التقانات والبرمجيات التي يمكن استخدامها في الرقابة على الشبكة أو تصفيتها أو إيقافها، والتي قد تخل بحقوق الأفراد الإنسانية بغير حق. وأشير

إلى أن أنشطة كيانات القطاع الخاص التي تقدم خدمات الوساطة ينبغي أن تتقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأنه ينبغي اعتبار تورط شركات خدمات الشبكة في الانتهاكات غير المشروعة لحقوق الإنسان إخلالاً بالقانون الدولي. وشدد ممثلو القطاع الخاص على الحاجة إلى المزيد من الشفافية في الإطار التنظيمي، مثلاً بخصوص نوع وحجم المحتوى المطلوب من موردي خدمات الإنترنت إزالته من الشبكة.

باء- القواعد والمعايير الدولية المنطبقة على الحق في حرية الرأي والتعبير على شبكة الإنترنت

١٧- تساءل مندوبون كُثُر عن أفضل طريقة لتنظيم أشكال التعبير المحظورة أو التعامل معها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل استغلال الأطفال في المواد الإباحية، على ألا يُتذرّع بذلك لممارسة الرقابة على أشكال التعبير المشروعة. وأشار مندوبون عدة إلى أنه ينبغي عدم فرض أي قيد على تدفق المعلومات على الشبكة، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي يُنتهك فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وأشاروا أيضاً إلى أنه ينبغي تشجيع الرقابة الذاتية. واقترح مندوبون عدة الارتقاء بمستوى تنفيذ مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان القائمة في سياق شبكة الإنترنت، مثل الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٨- واتفق مندوبون عدة مع المقرر الخاص على أنه لا داعي إلى وضع قواعد وقوانين جديدة بشأن الحق في حرية الرأي والتعبير على الشبكة، لأن نفس القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان تنطبق على فضاء شبكة الإنترنت وغيره من الفضاءات.

١٩- وطرح بعض المندوبين سؤالاً يتعلق بالكيفية التي يمكن بها تحسين المعايير الدولية لحقوق الإنسان القائمة لتوفير حماية أفضل لحقوق الإنسان على الشبكة.

جيم- مقترحات تحسين مستوى التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير على شبكة الإنترنت وحمايته، وتوصيات لمجلس حقوق الإنسان

٢٠- اقترح مندوبون عدة اجتناب الرقابة والقيود تعسفا قصد تحسين مستوى التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير على الشبكة.

٢١- وأوصى المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وكذلك بعض الوفود، ببذل المزيد من الجهود لتأمين نفاذ الجميع إلى الشبكة، مثلاً بواسطة التعاون الدولي في مجال نقل التقانة وتطوير البنية التحتية للشبكة.

٢٢- وأوصى مندوبون عدة بإيجاد طرق أفضل لتوفير نفس فرص النفاذ إلى الشبكة للجميع، ومن بينهم الفئات المحرومة.

٢٣- وأوصى المقرر الخاص باعتماد قرار أو إعلان يدعو الدول إلى الإحجام عن وضع قيود لا لزوم لها على الحق في حرية التعبير على الشبكة والسماح بتوسيع نطاق استعمالها.

٢٤- وشجع المحاورون وعدد من الوفود على مواصلة مجلس حقوق الإنسان مناقشة مسألة الحق في حرية التعبير على الشبكة بغية التوصل إلى توافق واسع للآراء.

٢٥- واقترح ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية مشروع قرار أو اتفاقية بشأن حماية الصحفيين، بمن فيهم المدوّنون. واقتُرح أيضاً مناقشة قضية التقانات التي تستعملها أنظمة سياسية "قمعية" بتواطؤ الشركات الخاصة، للحد من حرية الرأي والتعبير على الشبكة. وقُدمت توصية في هذا الصدد باستحداث معيار عالمي ينطبق على جميع الشركات الخاصة لتحقيق الشفافية والمساءلة بنفس المقدار. وشُدد من جهة أخرى على أهمية الحوار بين أصحاب مصلحة كُثُر للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة الشبكة وحرية التعبير.

٢٦- ودعا ممثل شركة خاصة شركات أخرى إلى الانضمام إلى مبادرة الشبكة العالمية لوضع قواعد موحدة للقطاع الخاص للارتقاء بمستوى احترام حقوق الإنسان على الشبكة.

٢٧- واقترح بعض المندوبين أن يعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً أو إعلاناً عن قضية مكافحة الجرائم الإلكترونية.

٢٨- وقال نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان في تعليقاته الختامية إن حلقة النقاش وفرت فرصة نفيسة لبحث مسألة حرية التعبير على الشبكة. وأضاف أنه يتطلع إلى مواصلة الحوار بشأن هذه المسألة المهمة في دورات قادمة للمجلس.